

الحمد لله

ملف القرار
لتبليغ أورنج وأوريدو

عن سمي القاضي
المحكمة الابتدائية بتونس
الرجوع بالبروت - 4002 تونس البافير

الجمهورية التونسية
الهيئة الوطنية للاتصالات
القرار : ع226
تاريخ القرار: 15 مارس 2016

قرار

بتاريخ 15 مارس 2016، أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، القرار ع226 مد في مادة التدابير الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:

المدعى: شركة "أورنج تونس" في شخص ممثلها القانوني المعين مقره الاجتماعي بعمارة أورنج المركز العمراني الشمالي.

من جهة

المدعى عليها: شركة "أوريدو تونس" في شخص ممثلها القانوني المعين مقرها الاجتماعي بضاف البحيرة 2 - تونس .

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع01 مد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون ع46 مد لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون ع01 مد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 و بالقانون ع10 مد لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الاطلاع على الأمر ع3026 مد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر ع53 مد المؤرخ في 10 جانفي 2014.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات ع54 مد الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجه للعموم وإجراءات الموافقة عليها.

وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة "أورنج تونس" بتاريخ 01 مارس 2016 والمتضمن طلبها اتخاذ تدابير وقتية تقضي بقول ما يقتضيه القانون في خصوص الامتيازات التحفيزية المقترنة بعرض "amigos" التي عمدت المدعى عليها الى ترويجها والقضاء بسحب العرض الترويجي وجميع امتيازاته فورا الى حين البت في أصل النزاع.

وبعد الاطلاع على مراسلة الهيئة عد485 الصادرة الى شركة "أوريدو تونس" لإبداء ملحوظاتها الكتابية حول مطلب التدابير الوقتية المرفوع ضدها.

وبعد الاطلاع على ملحوظات شركة "أوريدو تونس" على مطلب التدابير الوقتية المرفوع ضدها .

من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله

من حيث الأصل:

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مطروقات الملف أن "أورنج تونس" تقدمت بتاريخ 01 مارس 2016 بعريضة دعوى الى الهيئة الوطنية للاتصالات تحت عد293 دد تظلمت بموجبها من الممارسات المخلة بالمنافسة النزيهة التي أقدمت عليها شركة "أوريدو تونس" من خلال منحها لمشتركي العرض القار "amigos" لامتيازات عديدة تتمثل أساسا في (profiti) 50 دقيقة من المكالمات و 50 ارسالية قصيرة نحو كل المشغلين بـ1 دينار في اليوم و (E-profiti) 125 دقيقة و 500 ارسالية قصيرة نحو كافة المشغلين بـ2 دینارات في اليوم، و (E-profiti) بالإبحار على شبكة فايسبوك مع امكانية مشاهدة مقاطع الفيديو بـ3 دنانير في الشهر عوضا عن 4 دنانير و (sms Max) 150 ارسالية قصيرة صالحة لمدة شهر بـ1.5 دينار (10 مليمات الارسالية القصيرة) و 40% امتياز شحن عن كل عملية شحن تساوي أو تفوق 5 دینارات كرصيد إضافي، فضلا الى (option tkalem) 25 ملیم للدقيقة بمجرد استعمال الرمز # 132*، وانتهت الى طلب قول ما يقتضيه القانون في خصوص الامتيازات التحفيزية موضوع دعوى الحال والتي عمدت المدعى عليها الى ترويجها مجانا وبصفة غير مشروعة بغاية الاضرار بمصالح العارضة وتطبيق أحكام الفصل 74 من مجلة الاتصالات بصورة رادعة بموجب العود وبجزم المضار التي لحقت العارضة كالقضاء بإيقاف العرض "أميغوس" نهائيا مع التخصيص على النفاذ العاجل.

وحيث وإعمالا منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولت "أورنج تونس" تقديم المطلب موضوع النظر الآن ضمنته تظلمها من اقدم خصيمتها على منح لمشتركي العرض القار "amigos" لامتيازات عديدة تتمثل أساسا في (profiti) الذي يخول التمتع بـ 50 دقيقة من المكالمات و 50 ارسالية قصيرة نحو كل المشغلين بـ1 دينار في اليوم و (profiti+) الذي يمنح للمشترك 125 دقيقة و 500 ارسالية قصيرة نحو كافة المشغلين بـ2 دینارات في اليوم، و (E-profiti) بالإبحار على شبكة فايسبوك مع امكانية مشاهدة مقاطع الفيديو بـ3 دنانير في الشهر عوضا عن 4 دنانير و (sms Max) 150 ارسالية قصيرة صالحة لمدة شهر بـ1.5 دينار (10 مليمات الارسالية القصيرة) و 40% امتياز شحن عن كل عملية شحن تساوي أو تفوق 5 دینارات كرصيد إضافي، فضلا الى (option tkalem) 25 ملیم للدقيقة بمجرد استعمال الرمز # 132*، مشككة في حصول العرض المتظلم منه

على موافقة الهيئة مما يؤول الى خرق الاجراءات الواردة بأحكام الفصل 3 (أ) من الأمر ع3026تدد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 المتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات والتراتب الجاري بها العمل في تسويق العروض التجارية باعتبار وأن الممارسات المتظلم منها ومركز الهيمنة الذي تحتله الشركة المطلوبة تؤول الى الاضرار بالمصالح المالية للعارضة، منتهية الى طلب قول ما يقنضيه القانون في خصوص الامتيازات التحفيزية موضوع قضية الحال والذي عمدت المدعى عليها الى ترويجها والقضاء بسحب العرض الترويجي وجميع امتيازاته فورا الى حين البت في أصل النزاع.

وحيث قدمت العارضة تأييدا لدعواها محضري معاينة محررين من طرف عدل التنفيذ الأستاذ ابراهيم العبدلي بتاريخ 29 فيفري 2015، الأول تحت عدد 2015 تضمن معاينة لخصائص العرض "amigos" على الموقع الرسمي الخاص بشركة "أوريدو تونس" على شبكة الأنترنت. أما الثاني تحت عدد 2016 تضمن معاينة لرسالة نصية على شريحة هاتف جوال تابعة لشركة "أوريدو تونس" بعد القيام بطلب الخدمة # 140* لتحديد طبيعة العرض.

وحيث نازعت شركة "أوريدو تونس" مناقشة خصيمتها لخصائص عرض "أميغوس" وادعائها مخالفة قرار الهيئة عدد 54 المؤرخ في 11 جوان 2014 باعتبار وأن الأمر يستوجب دراسة اقتصادية مبنية على معطيات دقيقة، معتبرة أن نزاع الحال له مساس بالأصل، مستندة الى قرار مجلس المنافسة في القضية الاستعجالية عدد 143035 الصادر بتاريخ 12 مارس 2015 الذي اعتبر أنه يتعين لمعرفة مدى تأثير العرض على السير العادي للسوق المرجعية الخوض في الأصل، مؤكدة احترامها للإجراءات الجاري بها العمل في مادة تسويق العروض التجارية من خلال حصول العرض موضوع النزاع على موافقة الهيئة لتسويقه بموجب قرارها عدد 2015/330 المؤرخ في 31 ديسمبر 2015، وانتهت الى طلب الحكم برفض المطلب.

الهيئة

حيث يهدف مطلب الحال الى استصدار قرار وقتي يقضي باتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لسحب العرض موضوع النزاع وجميع امتيازاته فورا الى حين البت في أصل النزاع.

وحيث تمسكت المدعية بأن العرض المتظلم منه قد ألحق بها أضرار يصعب تداركها تتمثل في تهقر عدد مبيعاتها بحساب 1000 اشتراك يوميا وما يتبعه من تقلص لحجم الشحن بحساب 10 دينار شهريا الأمر الذي يجعلها تتكبد خسارة تقدر بمليون دينار عن كل شهر يتزامن مع ترويج ذلك العرض.

وحيث اقتضى الفصل 73 من مجلة الاتصالات أن مطلب التدابير الوقائية يقدم الى رئيس الهيئة بواسطة عريضة معللة تحتوي على شرح أسبابها ومؤيداتها.



وحيث يتضح بالرجوع إلى ملف المطلب الراهن والأوراق المظروفة به أنه جاء مجردا من أي مؤيد أو حجة يمكن الاستناد إليها للوقوف على صحة الأضرار المدعى بها جراء تسويق العرض المتظلم منه واقتصر مطلب المدعية على مجرد ادعاءات غير مدعّمة بأي وسيلة أو دليل تؤكد صحة ما تعلقت به من خسائر ونتائج يصعب تلافيتها.

وحيث أضحى الثبوت من مدى جدية ادعاءات العارضة المتعلقة بتأثير العرض على مصالحها المالية وعلى قاعدة مشتركيها يستوجب القيام بأبحاث وتحريات تخرج عن المناط الاستعجالي المرفوع فيه دعوى الحال واتجه تفرّعا على ذلك رفض المطلب.

ولهذه الأسباب

وعملا بمقتضيات الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قررنا نحن هشام بسباس، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، رفض المطلب.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

هشام بسباس

